

التقرير الرابع والخمسون

حساب ختامي وزارة العدل والجهات
التابعة لها (الجهات المعاونة)
للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩



جمهورية فلسطين العربية
مجلس النواب



الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الاول

لجنة الخطة والموازنة

السيد المستشار الدكتور / رئيس مجلس النواب
تحية طيبة وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا تقرير لجنة الخطة
والموازنة عن مشروع قانون مقدم من الحكومة باعتماد الحساب الختامي لموازنة
وزارة العدل (الديوان العام - مصلحة الخبراء - مصلحة الطب الشرعي - مصلحة
الشهر العقاري) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩. برجاء التفضل بعرضه على
المجلس الموقر.

وقد اختارني مكتب اللجنة مقررًا أصلياً، والسيد النائب / مصطفى سالم -
مقررًا احتياطياً لها فيها أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة

أ. د / فخري الدين الفقي

٢٠٢١/٣/١٤

تقرير
لجنة الخطة والموازنة
عن مشروع قانون مقدم من الحكومة
باعتتماد الحساب الختامي لموازنة
وزارة العدل (الديوان العام - مصلحة الخبراء -
مصلحة الطب الشرعي - مصلحة الشهر العقاري)
عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ من ديسمبر سنة ٢٠٢٠ إلى لجنة الخطة والموازنة مشروع قانون مقدم من الحكومة باعتماد الحساب الختامي لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك لبحثه ودارسته وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس الموقر.

فعمدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٤ من مارس سنة ٢٠٢١ حضره:

- من وزارة العدل:

- | | |
|---|----------------------------|
| مساعد وزير العدل | - المستشار/ ربيع قاسم |
| رئيس مكتب فني صندوق الأبنية ودور المحاكم | - المستشار/ أشرف زغلول |
| رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية بأمانة مجلس الهيئات القضائية | - الأستاذ/ سمير محمد زغلول |
| رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية بمصلحة الشهر العقاري | - الأستاذ/ ماهر أيوب |
| مدير عام الحساب الختامي | - الأستاذ/ احمد طه سليمان |

- من وزارة المالية:

- | | |
|--|------------------------------|
| مساعد وزير المالية لشئون الخزانة | - الأستاذ/ محمد عبد الفتاح |
| رئيس الإدارة المركزية للجهاز الإداري | - الأستاذ/ سليمان هنداوي |
| وكيل الوزارة والقائم بأعمال الإدارة المركزية | - الأستاذ/ شعراوي عبد المنعم |

- هذا وقد نظرت اللجنة مشروع القانون المعروض والجداول المرفقة به ومذكرته الإيضاحية*
كما أطلعت على:

الدستور والقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له والقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والقانون رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ واللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به السيد المستشار/ ربيع قاسم مساعد وزير العدل من إيضاحات بشأن مشروع القانون المعروض، وإلى مناقشات السادة النواب أعضاء اللجنة، وبناء على ما تقدم تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالي:

تمهيد:

تقضي المادة السادسة من القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) على أن "تعد الأمانة العامة للهيئات القضائية مشروع الحساب الختامي الخاص بها وبالجهات المعاونة لها في المواعيد المقررة، ويعرض على السيد المستشار وزير العدل ليحيله خلال سبعة أيام من تاريخ الموافقة إلى رئيس مجلس الوزراء لإحالاته إلى مجلس النواب، ويعتمد مجلس النواب هذا الحساب الختامي وفقاً للقواعد التي يعتمد بمقتضاها الحساب الختامي للدولة ويصدر الحساب المذكور بقانون".

وحيث ورد بالمادة الثانية من القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بيان بالهيئات القضائية والجهات المعاونة لها، وهي كالتالي:

أولاً: الهيئات القضائية:

١- القضاء والنيابة العامة.

٢- مجلس الدولة.

٣- هيئة قضايا الدولة.

٤- النيابة الإدارية.

ثانياً: وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة):

- ديوان عام وزارة العدل.
- مصلحة الخبراء.
- مصلحة الطب الشرعي.
- مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

(*) مرفق بالتقرير

صدر القانون رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢، حيث تم إضافة مادة جديدة برقم (٧٧) مكرر (٥) قضت بأن يكون للقضاء والنيابة العامة موازنة سنوية مستقلة تبدأ ببداية السنة المالية وتنتهي بنهايتها، كما يعد مجلس القضاء الأعلى الحساب الختامي لموازنته في المواعيد المقررة وتدرج ضمن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وبذلك تم استقلال حساب ختامي موازنة القضاء والنيابة العامة عن حساب ختامي موازنة الهيئات القضائية (والجهات المعاونة لها) منذ السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

كما صدر القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية بشأن استقلال موازنات تلك الهيئات وحساباتها الختامية عن موازنة الهيئات القضائية وحسابها الختامي، حيث أقر الآتي:

إضافة مادة جديدة برقم (٦٨) مكرر (١) للقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ تقضي باستقلال موازنة وحساب ختامي مجلس الدولة.

إضافة مادة جديدة برقم (٥) مكرر إلى القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ تقضي باستقلال موازنة وحساب ختامي هيئة قضايا الدولة.

إضافة مادة جديدة برقم (٢) مكرر (٢) إلى القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ تقضي باستقلال موازنة وحساب ختامي هيئة النيابة الإدارية.

صدر دستور ٢٠١٤ وقضي في المادة (١٨٥) منه بأن "تقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شئونها ويكون لكل منها موازنة مستقلة يناقشها مجلس النواب - بكامل عناصرها وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها".

وبناء عليه استقلت موازنات تلك الهيئات وحساباتها الختامية عن موازنة وحساب ختامي ديوان عام وزارة العدل والجهات المعاونة لها اعتباراً من يوليو ٢٠٠٩.

وأصبح نص المادة السادسة من القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ السابق الإشارة إليه يسرى على الجهات التابعة لوزارة العدل فقط وهي (الديوان العام - مصلحة الخبراء - مصلحة الطب الشرعي - مصلحة الشهر العقاري) بداية من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وفيما يلي عرض لما أسفرت عنه النتائج الإجمالية لتنفيذ موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة):

- صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وقد تضمنت موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) والتي جاءت كالتالي:

أولاً: الاستخدامات:

اعتمد لاستخدامات موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) في السنة المالية

٢٠١٩/٢٠٢٠ الاعتمادات الأصلية الموضحة فيما يلي موزعة على أبواب الموازنة وفقاً للآتي:

(القيمة بالمليون جنيهه)

الاستخدامات:

١٨٥٠,٠	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
٧٥,٠	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
٢٢٥,٠	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢,٥	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
٩٣,٠	الباب السادس: شراء الاصول غير المالية (الإستثمارات)
٢٢٤٥,٥	جملة الإعتمادات الأصلية المقدرة

ثانياً: الموارد:

قدر لإيرادات موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) في السنة المالية

٢٠١٩/٢٠٢٠ التقديرات الأصلية الموضحة فيما يلي موزعة على أبواب الموازنة وفقاً للآتي:

(القيمة بالمليون جنيهه)

الإيرادات:

١٤٧٥,٠	الباب الأول: الضرائب
١٩,٩	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى
١٤٩٤,٩	جملة الإيرادات الأصلية المقدرة

التعديلات التي تمت خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩:

تمت عدة تعديلات بالزيادة على الاعتمادات الأصلية للاستخدامات والإيرادات المقدره لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نستعرضها كما يلي:

أولاً: التعديلات التي تمت على الاستخدامات:

جاءت هذه التعديلات لمواجهة حالات الصرف التي طرأت خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين:

بلغت التعديلات التي طرأت بالزيادة على اعتمادات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) مبلغ وقدره ٩٥,٨ مليون جنيه، وبذلك أصبحت جملة الاعتمادات المعدلة للباب الأول لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ وقدره ١٩٤٥,٨ مليون جنيه بدلاً من ١٨٥٠,٠٢ مليون جنيه.

الباب الثاني: شراء السلع والخدمات:

بلغت التعديلات التي طرأت بالزيادة على اعتمادات الباب الثاني مبلغ وقدره ٢,١ مليون جنيه، وبذلك أصبحت جملة الاعتمادات المعدلة للباب الثاني لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ وقدره ٧٧,١ مليون جنيه بدلاً من ٧٥ مليون جنيه وذلك لسداد مديونية وزارة العدل قبل شركات المياة وشركات الكهرباء والشركة المصرية للاتصالات.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

بلغت التعديلات التي طرأت بالزيادة على اعتمادات الباب الرابع مبلغ وقدره ٧٨٠ مليون جنيه، وبذلك أصبحت جملة الاعتمادات الإجمالية للباب الرابع لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ وقدره ١٠٠٥ مليون جنيه بدلاً من ٢٢٥ مليون جنيه وذلك لمواجهة القصور الشديد في موارد صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بوزارة العدل.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى:

بلغت التعديلات التي طرأت بالزيادة على اعتمادات الباب الخامس مبلغ وقدره ١٦,٩ ألف جنيه، وبذلك أصبحت جملة الإعتمادات المعدلة للباب الخامس لموازنة وزارة العدل في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ وقدره ٢,٦ مليون جنيه بدلاً من ٢,٥ مليون جنيه.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات):

تم إجراء تعديل على الإعتماد الأصلي للباب السادس بالزيادة بمبلغ وقدره ١٣١,٥ مليون جنيه، وبذلك أصبحت جملة الاعتمادات المعدلة للباب السادس لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ وقدره ٢٢٤,٥ مليون جنيه بدلاً من ٩٣ مليون جنيه.

ثانياً: التعديلات التي تمت على الإيرادات المقدره:

الباب الأول: الضرائب:

قدر المحصل من إيرادات الباب الأول مبلغ ١٤٧٥ مليون جنيه. لم تطرأ أية تعديلات عليه خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

الباب الثالث: الإيرادات الأخرى:

بلغت التعديلات التي طرأت بالزيادة على الباب الثالث مبلغ وقدره ٨٧,٨ مليون جنيه، وبذلك أصبح المقدر تحصيله من إيرادات الباب الثالث مبلغ وقدره ١٠٧,٧ مليون جنيه بدلاً من ١٩,٩ مليون جنيه.

وبالتالي تكون جملة الاعتمادات المعدلة لموازنة وزارة العدل والجهات المعاونة لها في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٣٢٣٠,٧ مليون جنيه جاءت موزعة على الأبواب التالية:
(القيمة بالمليون جنيه)

الاستخدامات

١٩٤٥,٨	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
٧٧,١	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
١٠٠٥	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢,٦	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
٢٢٤,٥	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٣٢٥٥	إجمالي الاعتمادات المعدلة

(القيمة بالمليون جنيه)

الإيرادات:

١٤٧٥	الباب الأول: الضرائب
٣,٢	الباب الثاني: المنح
١٠٧,٧	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى

١٥٨٥,٩

جملة الإيرادات المقدرة المعدلة

النتائج الفعلية لحساب الختامي لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة):

أسفرت نتائج تنفيذ موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن استخدامات فعلية بلغت جملتها ٢٨٩٢,٥ مليون جنيه موزعه كالاتي:

(القيمة بالمليون جنيه)

أولاً: الاستخدامات

١٦٠٢,٧	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
٦٨,٨	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
١٠٠٠,٩	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٠,٦	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
٢١٩,٥	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

٢٨٩٢,٥

الإجمالي

اعتمد لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد التعديل مبلغ وقدره ٣٢٥٥,٠ مليون جنيه، وقد بلغت جملة الاستخدامات الفعلية على هذه الاعتمادات مبلغ وقدره ٢٨٩٢,٥ مليون جنيه بوفر قدره ٣٦٢,٥ مليون جنيه على النحو التالي:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين:

قدرت اعتمادات الباب الأول - الأجور وتعويضات العاملين بعد التعديل مبلغ وقدره ١٩٤٥,٨ مليون جنيه، وقد بلغ المنصرف الفعلي بمبلغ وقدره ١٦٠٢,٧ مليون جنيه بوفر قدره ٣٤٣,١ مليون جنيه ويرجع الوفر إلي الخفض العام للمنصرفات نتيجة تطبيق قانون الخدمة المدنية الجديد رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والذي نص علي تثبيت الأجور المتغيره للعاملين من حوافز وجهود وربطهما بمبالغ ثابتة مقطوعة وليست بنسب مئوية كما في السابق - وانحصار الزيادة السنوية

للعاملين في العلاوة الدورية فقط أو الاستثنائية في حال تقريرها هذا بالإضافة الي ترشيد الانفاق الحكومي.

الباب الثاني: شراء السلع والخدمات:

قدرت اعتمادات الباب الثاني - شراء السلع والخدمات بعد التعديل بمبلغ وقدره ٧٧,١ مليون جنيه، وقد بلغ المنصرف الفعلي بمبلغ وقدره ٦٨,٨ مليون جنيه بوفر قدره ٨,٤ مليون جنيه وترجع اسباب الوفر إلى ترشيد الإنفاق والصرف في حدود الإحتياجات الفعلية وعدم استكمال صفقات الشراء نظراً لارتباط الجهات بعمليات الشراء المركزي.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

قدرت اعتمادات الباب الرابع - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بعد التعديل بمبلغ وقدره ١٠٠٥ مليون جنيه، وقد بلغ المنصرف الفعلي مبلغ وقدره ١٠٠٠,٩ مليون جنيه بوفر قدره نحو ٤,١ مليون جنيه وترجع أسباب الوفر إلى ترشيد الإنفاق في ظل الظروف التي تمر بها البلاد من ضعف الموارد العامة.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى:

قدرت اعتمادات الباب الخامس - المصروفات الأخرى بعد التعديل بمبلغ وقدره ٢,٥ مليون جنيه، وقد بلغ المنصرف الفعلي مبلغ وقدره ٠,٦ مليون جنيه بوفر قدره نحو ١,٩ مليون جنيه وترجع اسباب الوفر إلى ترشيد الانفاق في ظل الظروف التي تمر بها البلاد من ضعف الموارد العامة.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات):

قدرت اعتمادات الباب السادس - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بعد التعديل بمبلغ وقدره ٢٢٤,٥ مليون جنيه، وقد بلغ المنصرف الفعلي مبلغ وقدره ٢١٩,٥ مليون جنيه بوفر قدره نحو ٥,٠ مليون جنيه.

وفي هذا الصدد توصي اللجنة بضرورة مراعاة وزارة العدل والجهات التابعة لها الدقة عند إعداد تقديرات اعتمادات الباب السادس (شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات) تحقيقاً للأهداف المرجوة منه.

وفيما يلي جدول يوضح الانفاق الفعلي للاستخدامات على مستوى الأبواب والفصول مقارنة بالربط المعدل والربط الأصلي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ واجمالي السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (١) يوضح بنود الإنفاق الفعلية للاستخدامات على مستوى الابواب والفصول

مقارنة بالربط المعدل والربط الأصلي

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإجمالي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

(القيمة بالمليون جنيه)

إجمالي ٢٠١٩/٢٠١٨	إجمالي ٢٠٢٠/٢٠١٩	الشهر العقاري	الطب الشرعي	مصلحة الخبراء	الديوان (*) العام	الربط	البيان
١٧٦٠,٧	١٨٥٠,٠	٦٢٨,٣	١٥٧,٧	٤١٥,٣	٦٤٨,٨	الأصلي	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
١٨٢٢,٦	١٩٤٥,٨	٧٥٢,١	١٧٢,٦	٤٣٣,٠	٥٨٨,١	المعدل	
١٥٥١,١	١٦٠٢,٧	٦١٦,٤	١٤٦,٠	٣٧٩,٥	٤٦٠,٧	الفعلي	
٦٥,٠	٧٥,٠	١٧,٤	٩,٩	١١,٥	٣٦,٢	الأصلي	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
٧٣,٠	٧٧,٢	٢٢,٥	١٤,٨	١٦,٨	٢٣,١	المعدل	
٦٧,١	٦٨,٨	٢٠,٩	١٣,٦	١٥,٨	١٨,٥	الفعلي	
٢٢٥,٠	٢٢٥,٠	٠,٣	٠,١	٠,١	٢٢٤,٤	الأصلي	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١٠٠٥,٠	١٠٠٥,٠	١,٠	٠,٢	٠,٢	١٠٠٣,٦	المعدل	
١٠٠٤,٣	١٠٠١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٢	١٠٠٠,٠	الفعلي	
٢,٠	٢,٥	٠,١	٠,٠	٠,٠	٢,٤	الأصلي	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
٢,٠	٢,٥	٠,١	٠,٠	٠,٠	٢,٤	المعدل	
١,٢	٠,٦	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٥	الفعلي	
٨٧,٥	٩٣,٠	١٠,٠	٧٠,٠	٥,٠	٨,٠	الأصلي	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٥٨,٣	٢٢٤,٥	١٥٠,١	٥٥,٧	٥,٠	١٣,٧	المعدل	
٢٣,٨	٢١٩,٥	١٥٠,٠	٥٤,٧	٤,٩	٩,٨	الفعلي	
٢١٤٠,١	٢٢٤٥,٥	٦٥٦,١	٢٣٧,٧	٤٣١,٩	٩١٩,٨	الأصلي	إجمالي الإنفاق
٢٩٦١,٠	٣٢٥٥	٩٢٥,٩	٢٤٣,١	٤٥٥,٠	١٦٣١	المعدل	
٢٦٤٧,٥	٢٨٩٢,٦	٧٨٨,٣	٢١٤,٣	٤٠٠,٤	١٤٨٩,٥	الفعلي	

(*) تم إضافة الربط الأصلي والربط المعدل والمنصرف الفعلي الخاص بالمركز القومي للدراسات إلى الربط الأصلي

والربط المعدل والمنصرف الفعلي بالفصل (٥) الديوان العام بالجهات المعاونة للهيئات القضائية.

كما أسفرت نتائج تنفيذ موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن إيرادات فعلية جملتها حوالي ١٥٨١,٢ مليون جنيه موزعة كالاتي:
(القيمة بالمليون جنيه)

ثانياً: الإيرادات	
الباب الأول: الضرائب	١٤٤٢,٥
الباب الثاني: المنح	٠,٠
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	١٣٨,٧
الإجمالي	١٥٨١,٢

جدير بالذكر أن جملة الإيرادات المقدرة المعدلة بلغت نحو ١٥٨٥,٩ مليون جنيه، بينما بلغت الإيرادات المحصلة نحو ١٥٨١,٢ مليون جنيه بعجز قدرة ٤,٧ مليون جنيه، وتبين أن العجز المحقق في الإيرادات من الزيادة في حصيله الباب الثالث (إيرادات أخرى) بمبلغ ٣١,٠ مليون جنيه وعجز بالباب الأول الضرائب (رسوم نقل الملكية) بمبلغ ٣٢,٥ مليون جنيه وذلك بعد تغطية العجز المحقق بالباب الثاني ومقداره ٣,٢ مليون جنيه.
وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن الإيرادات الفعلية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حققت زيادة عن الإيرادات الفعلية للعامين السابقين ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، بحوالي ٢٣٠,٧ مليون جنيه و ١٠٩,٤ مليون جنيه على التوالي.

بيان مقارنة للإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنوات

٢٠٢٠/٢٠١٩ - ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠١٨/٢٠١٧

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	المبلغ
٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٥٠,٥
٢٠١٩/٢٠١٨	١٤٧١,٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٥٨١,٢

وفيما يلي جدول يوضح بنود الإيرادات الفعلية على مستوى الابواب والفصول مقارنة
بربطها الأصلي والمعدل للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإجمالي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

جدول رقم (٢) يمثل بنود الإيرادات الفعلية للجهات المعاونة لوزارة العدل

مقارنة بالربط المعدل والربط الأصلي للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

وبإجمالي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

(القيمة بالمليون جنيه)

إجمالي ٢٠١٩/٢٠١٨	إجمالي ٢٠٢٠/٢٠١٩	الشهر العقاري	الطب الشرعي	مصلحة الخبراء	الديوان العام	الربط	البيان
١٣١٧,٠	١٤٧٥,٠	١٤٧٥,٠	-	-	-	الأصلي	الباب الأول: الضرائب
١٣١٧,٠	١٤٧٥,٠	١٤٧٥,٠	-	-	-	المعدل	
١٤٠٦,٩	١٤٤٢,٥	١٤٤٢,٥	-	-	-	الفعلي	
-	-	-	-	-	-	الأصلي	الباب الثاني: المنح
٣,٢	٣,٢	-	-	-	٣,٢	المعدل	
-	-	-	-	-	-	الفعلي	
٣٢,٥	١٩,٩	٤,٦	١٠,١	٠,١	٥,١	الأصلي	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى
٩٢,٢	١٠٧,٧	٩٢,٤	١٠,١	٠,١	٥,١	المعدل	
٦٤,٩	١٣٨,٧	١١٧,٦	١٢,٣	١,٣	٧,٣	الفعلي	
١٣٤٩,٥	١٤٩٤,٩	١٤٧٩,٦	١٠,١	٠,١	٥,١	الأصلي	الإجمالي
١٤١٢,٤	١٥٨٥,٩	١٥٦٧,٤	١٠,١	٠,١	٨,٣	المعدل	
١٤٧١,٨	١٥٨١,٢	١٥٦٠,٢	١٢,٣	١,٣	٧,٣	الفعلي	

رأي اللجنة:

واللجنة إذ توافق على مشروع القانون المقدم من الحكومة بإعتماد حساب ختامي موازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات المعاونة) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لترجو المجلس الموقر الموافقة عليه باباً باباً، وذلك على النحو التالي:

(القيمة بالمليون جنيه)

أولاً: الاستخدامات

١٦٠٢,٧	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين
٦٨,٨	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات
١٠٠٠,٩	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٠,٦	الباب الخامس: المصروفات الأخرى
٢١٩,٥	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

ثانياً: الإيرادات

١٤٤٢,٥	الباب الأول: الضرائب
-	الباب الثاني: المنح
١٣٨,٧	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى

رئيس اللجنة

أ. د / فخري الدين الفقي

٢٠٢١/٣/١٤

مشروع قانون
بإعتماد الحساب الختامي لموازنة وزارة العدل
(الديوان العام – مصلحة الخبراء – مصلحة الطب الشرعي – مصلحة الشهر العقاري)
عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

باسم الشعب،
رئيس الجمهورية

قرر
مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يُعتمد الحساب الختامي المرفق لموازنة وزارة العدل والجهات التابعة لها (الجهات
المعاونة) عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.
يُيصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.